

الطبقة الوسطى الأكثر تضرراً من قرار رفع أسعار الوقود في مصر



الاثنين 3 يوليو 2017 11:07 م

قال بنك الاستثمار "برايم" في مصر، اليوم الإثنين، إن الطبقة الوسطى في البلاد هي الأكثر تأثراً بقرار رفع أسعار الوقود، وباقي قرارات الإصلاح الاقتصادي □

ورفعت مصر أسعار الوقود، نهاية الأسبوع الماضي، تشمل البنزين والسولار وغاز البوتاجاز (غاز الطهي) بنسب متفاوتة تتراوح 5.6 و 100 بالمائة، للمرة الثانية بعد تحرير سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية في 3 نوفمبر 2016.

وفي مذكرة بحثية اليوم، دعا "برايم" لإعادة النظر في هيكله شرائح ضريبة الدخل، لتخفيف عبء تلك القرارات عن الطبقة المتوسطة، عبر رفع الضرائب على الشرائح الأعلى دخلاً وخفضها على الشرائح متوسطة الدخل □

كان عبد الفتاح السيسي، قد أقر في خطابه في نهاية أبريل 2017، بوجود غضب في الطبقة المتوسطة من إجراءات الدولة في الإصلاح الاقتصادي □

وتطبق مصر برنامجاً للإصلاح الاقتصادي، تحت إشراف صندوق النقد الدولي، شمل تحرير سعر صرف العملة المحلية (الجنيه)، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة ورفع أسعار الكهرباء والمواد البترولية □

وتوقع برايم أن يؤدي رفع أسعار الوقود في مصر، إلى خفض عجز الموازنة بنحو 1.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الجاري 2017/2018.

ويبدأ العام المالي في مصر مطلع يوليو حتى نهاية يونيو من العام التالي، وفقاً لقانون الموازنة العامة .

وتدعم الحكومة الانقلابية أربع مواد بترولية أساسية، هي السولار (الديزل)، البوتاجاز (غاز الطهي)، المازوت، والبنزين، ويحصل السولار على نصيب الأسد من الدعم بنسبة 49 بالمائة □

ويرى "برايم"، أن قرار رفع أسعار الوقود، من شأنه الإسراع في صرف الشريحة الثانية من قرض صندوق النقد الدولي، بقيمة 1.25 مليار دولار، المتوقع الحصول عليها خلال الشهر الجاري □

وحصلت مصر على الشريحة الأولى بقيمة 2.75 مليار دولار من قرض الصندوق في 11 نوفمبر 2016.

وأعلنت الحكومة الانقلابية، نهاية الأسبوع الماضي، عن تنفيذ رفع في أسعار الطاقة الكهربائية، اعتباراً من فاتورة يوليو الجاري □

تأسس بنك الاستثمار "برايم" (خاص) في مصر عام 1992، لتقديم الاستشارات للحكومة المصرية، وأعاد تقديم نفسه كبنك استثماري إقليمي له وجود في الأسواق العربية، ويقدم خدمات مالية للشركات والمؤسسات والحكومات والأفراد □